التدخل السوري في لبنان وإشكالية العلاقة السورية – اللبنانية

م.م. محمود عبد الرحمن خلف*

الخلاصة:

تمثل العلاقة المشتركة بين سوريا ولبنان، علاقة متميزة لوجود العوامل المشتركة بينهما تاريخياً وجغرافياً واجتماعياً وثقافياً. ولهذا فان سورية وعلى الرغم من استقلال الدولتين كانت تنظر الى لبنان على انه يشكل عمقاً استراتيجياً لها، خاصة وان صراعها مع الكيان الصهيوني لم ينتهِ وان أجزاءً من ارضها لازالت تحت الاحتلال الصهيوني. ولهذا فان أي صراعات داخل لبنان بين الاحزاب والطوائف تعدها مؤثرة على وفق سياساتها وآيديولوجيتها.

هذا فضلاً عن قضية فلسطين التي تعد القضية المركزية لسورية ولسائر العرب. كذلك بعض الاتجاهات السياسية التي حدثت في المنطقة نتيجة ذلك. كما يمكن القول إنّ التدخل السوري في لبنان على الرغم من سلبياته له ايجابيات على اللبنانيين، وذلك في حمايتهم من القتل على الهوية، بما كان له من الأثر في تقليص نفوذ بعض الاطراف المسلحة وتطويقها وعدم السماح لها بالاعتداء الكيفي. لكن مايراه السوريون غير ماتراه الاطراف اللبنانية المتصارعة ولهذا اصبح التدخل السوري في لبنان فاقداً لشرعيته وأوجب اخراجه من لبنان فكان القرار الدولي رقم ١٥٥٩ الذي طالب سورية بالخروج من لبنان بعد استتاب الأمن فيه.

المقدمة:

يعد لبنان امتدادا جغرافيا طبيعيا لسورية، ويمثل، بالنسبة إليها، أهمية كبرى، في إطار مجموعة من الضوابط المحلية والإقليمية والدولية. فمنذ استقلال سورية ولبنان عن فرنسا عام ١٩٤٦ شهدت العلاقة بين البلدين حالات مد وجزر مرتبطة باتجاهات الأنظمة المتعاقبة على الحكم في سورية والمصالح الإقليمية لها وعلاقاتها بتيارات وتنظيمات سياسية داخل لبنان. وقد استعاض النظام السوري عن المطالبة بحقوقه التاريخية والجغرافية في لبنان، بالتركيز في خصوصية العلاقة بين البلدين الجارين، الأمر الذي ظل محل عناية الحكم اللبناني، في عهوده المتعاقبة. وبعد حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وزيادة النشاط السياسي على الساحة اللبنانية، ثم التواجد العسكري الفلسطيني في لبنان عقب حرب أيلول ١٩٧٠، عاد الدور السوري في لبنان الى النشاط بحيث بلغ ذروته عام ١٩٧٥ أثناء الحرب الأهلية اللبنانية. وعلى الرغم من ((عدم الهدوء في الساحة اللبنانية إلا ان شرارة الحرب الاهلية في لبنان انطلقت يوم ١٣ نيسان ١٩٧٦ حين فتحت مجموعة مسلحة النار على حافلة ركاب، تقل عدداً من الفلسطينيين، في اثناء مرورها في منطقة عين الرمانه في بيروت وقتل معظمهم ، وقد حمل رئيس وزراء لبنان رشيد الصلح آنذاك، حزب الكتائب مسؤولية ذلك العمل، على الرغم من استنكار بيير الجميل له . وقد ابرق ياسر عرفات الى الملوك والرؤساء العرب يطلب منهم التدخل ، ودعوة فرنجية لمعاقبة الكتائب، وقد استجاب عدد من الرؤساء العرب. وتصاعدت الاحداث الامنية من قتل وخطف وعدم استقرار))[1].

كانت سورية أسرع الأطراف العربية الى الوساطة، بهدف إيقاف الاشتباكات، أولا، والتأثير في الموقف اللبناني ثانيا، وترتيب الأوضاع اللبنانية – الفلسطينية ، في مرحلة لاحقة. وا طلاق الوساطة السورية من قناعة دمشق بأنها الأكثر تأثرا بما يجري في لبنان،نظرا الى روابطها التاريخية والجغرافية به. فضلا عن ذلك، فأن دمشق كانت تستشعر، أكثر من غيرها، الخطر المتمثل في الوضع اللبناني، وإمكانية استغلال (إسرائيل) له، في ضرب الأمن السوري. ولما لم تنفع الوساطة

* كلية العلوم للبنات - جامعة بغداد.

السورية في إيقاف النزاعات الأهلية ، قامت القوات السورية بدخول الأراضي اللبنانية عام ١٩٧٦ بدعوة من السلطات اللبنانية لإيقاف النزاع وإحلال السلام في لبنان .

أعطت تلك الوقائع والمعطيات السياسية السورية في لبنان والمدعومة بحضور نحو ثلاثين الف جندي سوري دخلوا لبنان مع حضور امني ملموس قوة حقيقية في التأثير على الوضع اللبناني. لكن السؤال الذي كان يطرح نفسه ويلح في طلب الاجابة منذ دخول القوات السورية الى لبنان في الاول من حزيران ١٩٧٦ الى أن خرجت تلك القوات من لبنان بقرار مجلس الامن رقم ١٥٥٩ تاريخ ٢ أيلول ٢٠٠٤ . هو هل كان دخول القوات السورية الى لبنان دخولاً شرعياً أم لا؟ وهل أصبحت القوات السورية قوات وصاية واحتلال في لبنان ؟

وللاجابة عن تلك الاسئلة لابد لنا من دراسة العوامل والمعطيات التي ادت الى التواجد السوري في لبنان والتطورات التي حدثت جرائه داخل الدولة اللبنانية والتي تمثلت بتحولات الداخل اللبناني وذلك بتصعيد المعارضة اللبنانية للوجود السوري في لبنان ,وهي معارضة ذات طيف واسع، ابتدءا من التيار الذي يمثله العماد ميشيل عون مرورا ببقايا القوات اللبنانية وحزب الكتائب، مرورا بالزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط، الذي طالما كان حليفا لسوريا، وهو الذي تبنى الدعوة الى اعادة النظر في العلاقات السورية-اللبنانية، وصولا الى رئيس الوزراء رفيق الحريري والذي اغتيل بتفجيرات عام ٢٠٠٥. ووصولا لمعرفة تلك الحقائق يمكن لنا من توضح ما يأتي:

اولا: اهداف التدخل السوري في لبنان.

أ - الاهداف المعلنة للتدخل السوري .

١- ايقاف الحرب واحلال السلام في لبنان .

في خضم المعارك بين القوى الفلسطينية واللبنانية ،والتدخل السياسي السوري عن طريق الوفود ظلت أعمال القتل والخطف والاغتيالات سائدة على الساحة اللبنانية ، كما اهتمت الدول العربية والاوربية بالوضع لكن دون ان تستطيع وضع حد لأعمال العنف تلك . وعلى الرغم من مناداة الجميع بضرورة وقف اعمال القتل ، والاتفاق على سلام يسود لبنان وطوائفه ، إلا ان ذلك لم يحدث. ورأت القيادة السورية بان الامور تتطور نحو الاسوء ، مما يستدعي التحرك اعلامياً، وعملياً لحل الازمة ، فقد صرح عبد الحليم خدام – وزير الخارجية السوري آنذاك- في أثناء وجوده في الكويت يوم ٨/كانون الثاني/١٩٧٦ بما يأتي :

" يقوم عملنا في لبنان على أساس مساعدة الاطراف اللبنانية ،على أن تتلاقى لحل الأزمة ، لن نسمح بتقسيم لبنان . فلبنان كان جزءاً من سوريا ولسوف نعيده لدى أي محاولة فعلية للتقسيم. ان محاولات التعريب تعني كثرة الطباخين وتعني تشتيت المساعي لإقامة الحل المنشود والذي يستهدف المصلحة اللبنانية معاً"[٢] .

يتبين من خلال تصريح وزير الخارجية السورية أنّ العمل السوري في لبنان يستهدف :

١- مساعدة الاطراف اللبنانية لتلافي الازمة .

٢- الحفاظ على وحدة لبنان ضمن حدوده الدولية .

٣- إيجاد حل للازمة اللبنانية بما فيه المصلحة اللبنانية .

وقد قصد وزير الخارجية بمحاولات التعريب تلك محاولات الرئيس المصري انور السادات في ايجاد حل للازمة اللبنانية في اطار الدول العربية ،وذلك ما كانت ترفضه سوريا كون الازمة اللبنانية – حسب الرأي السوري- ازمة داخلية بين الطوائف اللبنانية كما كانت سوريا ترفض ومنذ البداية تدويل الازمة اللبنانية محاولة بذلك – على ما يفهم منه سياسياً - التفرد بالتحكم على مسار الازمة سواءً نحوالتفعيل أو الحل .

كما صدر بيان من الحكومة السورية في الأول من نيسان ١٩٧٦ موضحاً فيه أنّ خطط الاحداث يرمي الى ما يأتي :

١- تمرير اتفاق سيناء وتغطيته .

٢- خلق حدث جديد في المنطقة يستقطب اهتمامات العرب ويحولها عن الصراع الأساس بين الامة العربية والعدو الصهيوني .
٣- زج المقاومة الفلسطينية في معركة لبنانية داخلية ذات طابع بغيض، واغراقها في احداث القطر اللبناني لمنعها من أداء واجبها في مواجهة العدو سعياً وراء تصفيتها في نهاية الأمر.
٤- الهاء القطر العربي السوري بالمشكلة اللبنانية ، وإشغاله بها ، ومنع إعاقة تحركه في خطه القومي ، لمواجهة مؤامرات التصفية التي تحاك ضد الامة العربية .
٥- خلق حالة من الانقسام في بيئة الشعب العربي في لبنان ، تتجسد في تقسيم داخلي لوحدة القطر اللبناني ، وإقامة دويلات فيه على أساس طائفي بغيض ، في اطار السياسة العامة للعدو العنصري الصهيوني في تمزيق الامة العربية ،ونسف مقومات القومية العربية تبريراً لكيانه العنصري [٣] .
مع ان التطابق بين البند الخامس من بيان الحكومة السورية ،مع تصريحات وزير الخارجية السوري – عبد الحليم خدام آنذاك – إلا ان بقية البنود تكشف الدور السوري الوحيد ، بين دول الجوار (الاسرائيلي) ، في الخط القومي العربي وصموده في وجه مخططات (اسرائيل) ، الرامية الى تصفية القضية العربية ككل ، والقضية الفلسطينية التي تعد قضية العرب المركزية .مع ان الطرف الاخر لا يرى ذلك ، بل يرى أنَّ سورية هي صاحبة الدور الاساسي في تصعيد تلك الاعمال، لتنقل حربها ضد (اسرائيل) الى لبنان بعد اتفاقية فصل القوات بينها وبين (اسرائيل) على جبهة الجولان السوري .

٢- تكوين نواة دفاع مشترك في وجه (اسرائيل) .

بعد أحداث ايلول في الاردن عام ١٩٧٠ والتي سميت بايلول الاسود ، فقدت المنظمات الفلسطينية اكبر وأقرب معقل لها ، فتوجهت نحو لبنان ، لكن حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ والذي شعر فيه العرب جميعاً بانهم استطاعوا أن يوحدوا الكلمة والبندقية نحو (اسرائيل) ، سرعان ما تبدد بعد اتفاق فك الارتباط بين القوات المصرية و(الاسرائيلية) ومن بعدها القوات السورية ومن ثم مباحثات السلام واتفاقية كامب ديفيد مما أدى الى استحالة شن الحرب أو أي هجوم من الاراضي المصرية والسورية على (اسرائيل) . وكانت الساحة البديلة هي الأرض اللبنانية ، وذلك لكثافة الوجود الفلسطيني في لبنان، فضلا عن حرية حركة المنظمات الفلسطينية المسلحة، مع الاعتراف بحقها في عمليات ضد (اسرائيل) من الارض اللبنانية بموجب اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩[٤] .
وبذلك التقت مصالح المنظمات الفلسطينية والحكومة السورية على الرغم من تناقضاتهما في الدفاع ضد التقارب المصري (الإسرائيلي) ، وبدأوا بالعمل ضد ذلك الاتفاق لإسقاطه ، وبدأت بذلك تكوين نواة دفاع فلسطيني سوري ضد (إسرائيل) من ارض لبنان ، منبهين بذلك (اسرائيل) ومصر، الى أنَّ التوجه والسير في عمليات صلح و سلام منفرد لا يمكنه ان يتم دون مشاركتهم ، وإن أي صلح منفرد لصالح إحدى الدول العربية دون أن يشمل القضية الفلسطينية لا يمكن تحقيقه، لإن محور الصراع هو قضية فلسطين .

ب- الأهداف غير المعلنة.

١- ضبط المنظمات الفلسطينية وتسييرها على وفق مصالحها .

كان قدر المنظمات الفلسطينية أن تنشأ في أرضها التي لاتحكمها بنفسها ، بل يحكمها الآتي من الخارج ، بعد أن اسس كيان له ، لذلك من الطبيعي أن تتخذ المنظمات الفلسطينية من التحرير هدفها الأساسي فبدأت الدول العربية والعرب جميعاً في كل مكان بدعم المنظمات الفلسطينية والشعب الفلسطيني على أمل تحقيق ما تصبوا اليه ، الى أن تحولت سياسة الدول العربية المجاورة لفلسطين عن القضية الفلسطينية و الصراع العربي ، فبدأت تحرك القوى السياسية الفلسطينية والعربية الموالية لها في الدول الاخرى ، وبذلك بدأت كل على حدة بالبحث عن قوى موالية لها لتقوية نفوذها

لتمرير مصالحها تجاه الأخرى فأصبحت لبنان الساحة الاكبر ملائمة لتحقيق مصالح الدول فيها للاسباب الآتية:

١- نظام الحكم البرلماني المطبق في لبنان وانعدام سلطة الجيش .
٢- الديمقراطية السياسية التي استقطبت كافة المعارضات العربية .
٣- الساحة الاكثر ملائمة للتحرك الفلسطيني ضد (اسرائيل) .
٤- شعور الطائفة المسيحية بالغبن ، وفقدانها لمركز نفوذها مقابل النفوذ الفلسطيني والاسلامي السني بقواه الوطنية والتقدمية .
٥- ظهور الشيعة حركة دينية سياسية على المسرح السياسي اللبناني .

ذلك الاتجاه السياسي والطائفي جعل من الوضع في لبنان معقداً وبؤرة للتوتر. اذ تتجه انظار الدول العربية والاجنبية لتحقيق مصالحها والانطلاق منها بالاعتماد على القوى الموالية لها أدى بالسلطة السورية إلى ضرورة الإستعجال في ضبط الاوضاع لتأمين مصالحها السياسية والأمنية، ولتجعل من نفسها قوة اقليمية مؤثرة لا يمكن تحقيقها إلا بذلك الضبط ومحاولة السيطرة على الوضع في لبنان باضعاف كافة القوى العاملة على تلك الساحة وضبطها لتحريكها على وفق السياسة التي ترسمها لأهدافها في الداخل السوري وشعاراتها في القومية العربية .

٢- ضبط الوضع اللبناني وتحويله الى ورقة ضغط سورية .

لا زال الفكر السائد لدى الأوساط الحاكمة في سوريا هو وحدة الشعبين ، السوري واللبناني، على الرغم من الحدود الإدارية التي رسمتها فرنسا وبريطانيا في العشرينات من القرن العشرين دون أن تستطع إلغاء الروابط القومية والوطنية والعائلية والأسرية والثقافية والإقتصادية بين البلدين ، وتستند السلطات الحاكمة في سوريا على وحدة الشعبين تلك بالتقسيمات الإدارية التي كانت موجودة أيام الحكم العثماني ، اذ كانت هناك في ما يتعلق بلبنان وسورية [٥] .

١- ولاية دمشق التي كانت تضم القسم الجنوبي من سوريا بما في ذلك الاردن حالياً وقسمٌ من اراضي لبنان الحالية .
٢- ولاية بيروت وكانت تضم المناطق الساحلية من لبنان الحالي ومنطقة اللاذقية والقسم الشمالي من فلسطين .

وقد عدت السلطات السورية على لسان عبد الحليم خدام وزير خارجيتها آنذاك ، ان ما يجري في لبنان هو جزء من مخطط كبير يستهدف لبنان وسوريا والثورة الفلسطينية كما من شأنه خدمة (اسرائيل) والولايات المتحدة وتحقيق الاهداف الخفية لاتفاقية سيناء[٦] .وقد اختزل الرئيس حافظ الأسد ذلك كله في أقواله التالية : " تختلف سوريا عن كل الدول العربية الاخرى ... نحن نجسد دعوة القومية العربية وكل ما هو عربي هو نحن... نحن نتميز بقومية عربية تدخلية ، لا يمكن تصور أية وحدة عربية دون سوريا ، ولا أي حرب دونها كذلك ، فلو كانت لنا حدود مشتركة مع مصر ، لدخل اليها حتماً جيشنا بعد زيارة السادات الى القدس ... سوريا هي عقدة المشكلة ومفتاح الحل في الشرق الاوسط " [٧] .

لقد أدركت سورية خطورة الوضع اللبناني على سوريا والعرب جميعاً ، انطلاقاً من مفهوم الامن القطري، اذ تعد لبنان خاصرة سورية الغربية الضعيفة ، والمفهوم القومي الذي أدرك بوجود عناصر وقوى التقسيم الطائفي في لبنان التي تسعى الى خروج لبنان بدعم من القوى الغربية و(اسرائيل) من عروبته والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى ذلك الأساس يمكن تحديد أطراف النزاع الأساسية وهي :

١- المنظمات الفلسطينية .
٢- القوى اللبنانية ذات الميول التقسيميه .
٣- القوى اللبنانية المؤمنة بلبنان العربي .

وفضلا عن تلك القوى تواجدت على الساحة اللبنانية قوى أخرى متدخلة وداعمة للقوى الأساسية و هي :

١- (اسرائيل) .

٢- بعض الدول العربية بدرجات متفاوتة ولمصالح متعارضة .

ويبدو من خلال مجريات الاحداث ان سوريا كانت اكثر تضرراً من تفاقم الازمة للمصلحة الوطنية والقومية ، لذلك أصبحت من اكثر القوى التي ارادت التدخل بكافة أشكاله لضبط الوضع اللبناني والإمساك به للضغط على (اسرائيل) وجره الى مفاوضات عربية (اسرائيلية) شاملة، يضمن به استرجاع اراضيها المحتلة وحل القضية الفلسطينية والإبقاء على لبنان العربي بالإضافة الى عدم ترك الساحة اللبنانية أرضاً مفتوحة للقوى المناوئة لسوريا الذين توافدوا الى لبنان للنضال عنه ضد سوريا . وقد أشار جورج حاوي الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي اللبناني الى ذلك بقوله :

" لإن سوريا كانت تريد أن تقبض على الورقة اللبنانية والورقة الفلسطينية لتذهب تحت ما كان يحضر له من مؤتمر دولي لحل أزمة الشرق الأوسط في جنيف "[٨] .

ثانيا: مشروعية التدخل السوري وبقاؤه في لبنان.

أ- مشروعية التدخل السوري

١- التدخل عبر جيش التحرير الفلسطيني

كانت العلاقات السورية اللبنانية علاقات شائكة ، وكان لسورية تأثيرٌ في السياسة اللبنانية منذ الإستقلال -إستقلال البلدين- كان ذلك التأثيريزداد أحياناً ، ويتراجع أحياناً أخرى ، اذ أخذت العلاقات في مرحلة ما بعد عام ١٩٧٠ منحى جديداً بسبب رغبة البلدين بالتعاون نتيجة وجود الرئيس سليمان فرنجية في رئاسة الجمهورية ، وقد بدأت الاحداث بالتطور، ففي عام ١٩٧٣ انفجرت مشكلة بين الفلسطينين ، والحكومة اللبنانية اذ نشب قتال بين الجيش اللبناني ، والفصائل الفلسطينية. وجرى تدخل سياسي لسوريا لوقف ذلك القتال ليتمكن الوفد السوري برئاسة وزيرالخارجية آنذاك عبد الحليم خدام من وضع ترتيبات لوقف إطلاق النار. وبالفعل نجحت الجهود السورية في وقف الإقتتال الذي كان من الممكن أن يتطور إلى حرب أهلية في لبنان ، وتؤثر سلباً في الترتيبات التي كانت تعدها سوريا مع مصر لخوض حرب ضد (إسرائيل) [٩] .

عاد الوضع العسكري بالانفجار مرة ثانية يوم ١٣ نيسان ١٩٧٥ بعد حادثة عين الرمانة [١٠].

إذ انفجر القتال بين الفلسطينين من جهة تؤازرهم الأحزاب اللبنانية التي شكلت جبهة بقيادة كمال جنبلاط ، وبين الجيش اللبناني ، وأحزاب الكتائب، والأحرا ر، وتنظيمات أخرى في المنطقة الشرقية من جهة ثانية ، وجرت أحداث دامية أخذت طابع طائفي ، وقتال على الهوية ، فأزداد الضغط على بيروت بعد أن قامت القوات اللبنانية التابعة لحزب الكتائب باجتياح تجمعات إسلامية في بيروت الشرقية منها برج حمود ، والكرنتينا ، والمسلخ . وقتل مئات الناس وهجرجميع المسلمين من تلك المناطق . في تلك الساعات جرى قصف كبير في بيروت فاتصل الرئيس رشيد كرامي بوزيرالخارجية السوري عبد الحليم خدام ، وطلب المساعدة كما طلب لقاءً لكل من الرئيس كرامي ، و كمال جنبلاط ، و موسى الصدر، وعدد آخر من القادة ، فجاؤوا إلى دمشق في اليوم نفسه ، واجتمعوا بالرئيس الأسد في كانون الأول ١٩٧٦ , وبعد النقاش طلب مساعدتهم في حماية بيروت من الإجتياح .

قررت القيادة السورية إرسال كتيبتين من جيش التحريرالفلسطيني للدفاع عن بيروت ، وفعلاً وصلت الكتيبتان إلى بيروت واتصل الرئيس فرنجية بالرئيس الأسد محتجاً على ذلك ، فجاوب الأسد بان الناس ذبحوا في بيروت الشرقية ، ولا نريد أن تقع مذبحة جديدة في بيروت الغربية ، وجاء الناس يستنجدون والجيش اللبناني لم يفعل شيئاً لحمايتهم . وبعد ذلك جرى إتصال آخرعبر موفد أرسله الرئيس فرنجية ، وتم الإتفاق على قيام سورية بمبادرة في وقف الحرب. وبالفعل بعد

إتصالات مكثفة مع الأطراف اللبنانية من كل الإتجاهات ، ومع الفصائل الفلسطينية تم الإتفاق على ما أطلق عليه الوثيقة الدستورية ، والتي أذيعت في شباط ١٩٧٦[١١].

٢- التدخل بطلب من السلطة الدستورية - ممثلةً برئيس الجمهورية -

لم تطبق الوثيقة الدستورية بسبب خلافات نشأت بين الرئيس فرنجية ، والرئيس كرامي حول قيادة الجيش . إذ أراد الرئيس فرنجية إقالته ورفض الرئيس كرامي ذلك , كما حدث انقلاب مسرحي قام به اللواء عزيز الأحدب بدعم من حركة فتح وتعقدت الأمور، واستأنفت العمليات القتالية في لبنان، وازداد الضغط على المناطق المسيحية في جبل لبنان ، وفي الشمال ، وفي الجنوب ، وفي بيروت أيضاً. وبدأ القتال يأخذ منحى الهزيمة لقوات الجبهة اللبنانية وبصورة خاصة بعد أن بدأ الجيش يتفكك ، وخرجت مجموعات منه تحت عناوين مختلفة. وبعد ذلك جرت محاولات لتسوية الموضوع ، وإيقاف القتال عبر انتخاب رئيس جديد للبنان عوضاً عن الرئيس فرنجية الذي تركزت عليه حملة كبيرة من الجانبين الفلسطيني ، والإسلامي , وبالفعل تم الإتفاق بين كل الأطراف على تعديل الدستور، وانتخاب رئيس جديد قبل إنتهاء ولاية الرئيس فرنجية , وبالفعل تم الإتفاق على إجراء إنتخابات في /٥/ أيار وتنافس الياس سركيس ، وريمون إده ، ونجح الرئيس سركيس لكن الرئيس فرنجية أصر على عدم ترك موقع الرئاسة حتى آخر يوم من ولايته , جرت محاولات لوقف إطلاق النار ولقاءات عديدة شارك فيها الرئيس سركيس كما جرت إتصالات عربية لكن مع ذلك لم تنجح تلك الجهود لايقاف إطلاق النار.

في أواخر أيار أرسل الرئيس فرنجية يطلب التدخل العسكري السوري لمساعدة الدولة اللبنانية لوقف الحرب الأهلية ، وإعادة السلم, ناقشت القيادة السورية ذلك الأمر واتخذت قراراً بإدخال القوات لاسيما كانت مدينة زحلة محاصرة من قوات التحالف الوطني الفلسطيني ، وكذلك بلدتي القبيات ، وعندقت بعكار، وكان وضع تلك المدن سيئاً جداً إذ إنقطعت جميع موارد الغذاء والدواء, وبالفعل دخلت القوات السورية في الأول من حزيران ١٩٧٦ وأنهت الحصار عن زحلة ، وحول القبيات ، وعندقت ثم تقدمت القوات في الجبل ، ورفعت الحصار عن بعض المناطق ، وتلا ذلك تقدمها بإتجاه بيروت دون أن تواجه أية مشكلة بسبب إتفاق الحركة الوطنية اللبنانية ، والفصائل الفلسطينية على عدم التصادم مع القوات السورية [١٢] .

ان التدخل السوري في لبنان لم يأتِ نتيجة لرد عدوان دولة على لبنان ، بل جاء ذلك التدخل لوقف النزاع الداخلي الذي تم بين مجموعات مسلحة مقيمة في لبنان شرعاً، وبين القوى اللبنانية المسلحة من ناحية، وبين قوات الجيش اللبنانية من جهة ثانية، فالوجود الفلسطيني الشعبي نتيجة لجوئهم الى لبنان هرباً من الحروب (الاسرائيلية) وأساليبها في طرد الشعب الفلسطيني،أصبحت لبنان ساحة استقطاب للفلسطينيين بطريقتين :

الاول: اللجوء الانساني للفلسطينيين الى لبنان وإقامتهم الطبيعية فيها .

الثاني : لجوء قوات المنظمات الفلسطينية الى لبنان ومتابعة نشاطهم السياسي والمسلح فيها .

ونتيجة للزخم الفلسطيني الهائل في لبنان تابعت المنظمات الفلسطينية تنظيم الفلسطينيين وتسليحهم للانطلاق منها في عملياتهم العسكرية ضد (اسرائيل) ، دون أن تقتصر عملياتهم وتسليحهم على المخيمات ، بل امتد في الكثير من الاحيان الى خارجها مما أدى الى تخوف الكثير من اللبنانيين من تلك المظاهر المسلحة، وخاصة بعض المظاهر التي اعتبرتها القوى السياسية اللبنانية والسلطات اللبنانية بانها تُعد اعتداءً على سلطة الدولة ، وتنامياً مسلحاً يعيق بسط سلطة الدولة اللبنانية قانونياً على الجميع ، مواطنين وغير مواطنين، ذلك التنامي الفلسطيني المسلح الذي دفع ببعض القوى المسيحية أيضاً بالتسلح حماية لانفسهم وطائفتهم - كما أدعوا- ، وذلك الوضع المسلح الثنائي - منظمات فلسطينية ، وقوى مسيحية ضمن الدولة اللبنانية - أحدث الكثير من الاشتباكات أدى الى احتفاظ المجموعات الفلسطينية والمسيحية المسلحةعلى بعض مناطقهم بقوة السلاح ، مما اضعف سلطة الدولة اللبنانية و تقلصها ، وأثار خوفها من ضياع الدولة، وتحويل الجميع الى ميليشيات ،

فكان لا بد من قيام السلطات اللبنانية الى وقف الوضع الذي بدأ بالتدهور بالطريقة التي تحافظ على وحدة الاراضي اللبنانية [١٣].

وتعد الاعمال القتالية المتبادلة بين القوى الفلسطينية المسلحة، والقوى المسيحية المسلحة في لبنان، اعتداء على الدولة اللبنانية لانها أدت الى تقلص سلطة الدولة، بعدم خضوعهم للقانون اللبناني، وتعدياً على سيادة الدولة.

وعلى الرغم من اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٦ التي تمت بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية، والتي اعادت تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان وفسحت امام منظمة التحرير الكثير من السبل، لتسهيل الحصول على الاسلحة والتدريب والتجوال ضمن الاراضي اللبنانية و تأمين الطرقات الى الجنوب اللبناني لتسهيل قيامهم بالعمليات الفدائية ضد (اسرائيل)،الا انه لم تمنع من وقوع الاشتباكات بينهم ،وبين القوى المسيحية، والسلطات اللبنانية مما حدا بالرئيس اللبناني سليمان فرنجية بدعوة سوريا بالتدخل لإيقاف النزاع واحلال السلام في لبنان [١٤] .

إذاً التدخل السوري كان نتيجة ، لصراع لبناني داخلي، لم تستطع السلطات اللبنانية من منع وقوعه أو ايقافه، ودفاع الدولة اللبنانية عن نفسها بالطريقة المناسبة التي تراها هو دفاع شرعي، استعمل فيه الرئيس اللبناني صلاحياته الدستورية، فهو-الرئيس- بموجب الدستوري اللبناني، رمز وحدة الوطن، ويحافظ على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أرضه .

وقد أشاد ميثاق الامم المتحدة بدور المنظمات الاقليمية في معالجة الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين، وقد تدخلت جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية عربية مراراً لانهاء الازمة اللبنانية [١٥] . وأضفى الشرعية على التدخل السوري بقواته العسكرية في لبنان تحت اسم قوات الردع العربية ، بمشاركة قوات عسكرية من بعض الدول العربية،على أن يكون تحت تصرف الرئيس اللبناني. وبذلك يكون طلب السلطات الدستورية اللبنانية من سوريا بالتدخل لمساعدة سلطاتها في الحفاظ على وحدة أراضي دولة لبنان، وانهاء الازمة لتمكينها من بسط سيادة القانون على الافراد وعلى الاقليم ،هو تدخل مشروع بموجب القانون الدولي وبخاصة ان الوضع اللبناني كان من شأنه أن يهدد السلم والامن الدوليين ،علماً أنه في أثناء النزاع المسلح بين الاطراف اللبنانية، وكذلك بين الاطراف الفلسطينية والسلطة اللبنانية ، وقيام المنظمات الفلسطينية بالعمليات الفدائية ضد (اسرائيل) منطلقاً من الأراضي اللبنانية سبب في الهجوم (الاسرائيلي) والذي نتج عنه اجزاء من الاراضي اللبنانية اكثر من مرة مما هدد السلم والامن الدوليين في المنطقة .

٣- اقرار عربي شامل.

بعد تلك التطورات قام خالد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بمبادرة مع صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت ، لعقد قمة عربية في دورة غير عادية تكون سداسية في الرياض يحضره كل من الرؤساء انور السادات –حافظ الأسد – الياس سركيس – ياسر عرفات- صباح السالم الصباح – خالد بن عبد العزيز آل سعود لبحث الازمة في لبنان ، ودراسة وسائل حلها والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزيف الدم في لبنان واللجوء الى الحوار بدلاً من القتال ، واتخذت جملة من القرارات منها :

١- وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال في كافة الأراضي اللبنانية من قبل جميع الأطراف بصورة نهائية اعتباراً من الساعة السادسة صباح يوم ٢١/ تشرين الاول /١٩٧٦ .

٢- تعزيز قوات الأمن العربية الحالية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بامرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً على أن تكون في حدود الثلاثين ألف جندي[١٦] .

كما اجتمع ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية بمقر الجامعة في القاهرة في دورته العادية الثامنة وقرروا المصادقة على البيان والقرارات وملحقها الصادر عن مؤتمر القمة العربية السداسي بالرياض في يوم ١٨/تشرين الاول/ ١٩٧٦[١٧] .

وبعد ذلك، وبحسب قرار القمة العربية وضعت تلك القوات بإمرة الياس سركيس، وتم تشكيل لجنة ممثلة ب:" مصر، و سوريا ، والسعودية ، والكويت". لمساعدته في تنفيذ قرارات القمة ، وإعادة الأمن إلى لبنان , تلك اللجنة واجهت صعوبات كبيرة منها غياب القرار الحاصل لدى إلياس سركيس من جهة ، ومناورات قيادة منظمة التحرير من جهة ثانية ، فتعطلت أعمال اللجنة ثم جاءت زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس مما كان له تأثيركبيرعلى تطورالأحداث في لبنان . ومع ذلك استمر العمل العربي فتشكلت مجموعة عربية أخرى وجرت لقاءات في ضاحية بيت الدين بلبنان للوصول الى نتائج إيجابية [١٨] .

٤ - موافقة أمريكية المبطنة.

في لقاء لكيسنجر مع غسان تويني مندوب لبنان لدى الامم المتحدة صرح قائلاً :
"المهم كان إنقاذ المسيحيين الذين كان الفلسطينيون سيهزمونهم ويهددون مصيرهم ... وكان ثمة خطر تدخل (اسرائيلي) باجتياح كاسح ، تصل معه جيوشهم بيروت ، وإن واشنطن لم تشجع سوريا على التدخل ، انما كانت سوريا هي أقل الشرور والعنصر الوحيد المحتمل تدخله بشكل مقبول عربياً، وأجرت دمشق وواشنطن الحسابات ذاتها ووصلتا إلى نفس النتائج العملية ولو بدون تشاور ، باستثناء المشاورة حول " الخط الأحمر"[١٩].

وفي ١٩ أيار ١٩٧٦ أعلن في واشنطن السيد دين براون المبعوث الاميريكي للبنان وسوريا ((ان التدخل السوري في لبنان ضروري وقادر على المساهمة في اعادة الامن الى البلد))[٢٠].

وعلى ذلك يمكن القول،إن موازنة الحسابات السياسية من خلال التقارير واللقاءات هي من الامور التي يعتمد عليها صناع القرارات في الدول وبها يتمكنون معرفة مدى توافق رؤاهم مع رؤية الأطراف الاخرى في الصراع ، وقد تمكنت سوريا من الاستنتاج بالموافقة الامريكية لتدخلها العسكري في لبنان.

ب - تحول الوجود السوري الى نظام وصاية .

فضلا عن تلك الخصوصيات التي تتميز بها كل من سوريا ولبنان الا انهما كانتا محكومتان بالاتصال معاً وتطوير العلاقات بينهما الى درجات أرقى في شكل معاهدات واتفاقيات ، بحكم وجودهما ضمن الاسرة الدولية، فلم تبق المنتجات المادية والفكرية حبيسة منطقة بعينها بل تتجاوز الحدود الدولية ، تؤثر وتتأثربالمتغيرات ، ذلك التبادل نتيجة الاتصال والتعاقد تسوء وتتحسن بحسب الظروف المختلفة سواء تلك العائدة للافراد أم للأشخاص المعنوية من افكار ومصالح وغيرها .

أما الخصوصيات التي تتميز بها كل من سورية ولبنان بصفتها أكثر البلدان المجاورة تداخلاً، عائلياً وطائفياً ومذهبياً وتبادل مصلحة نتيجة عوامل جغرافية وتاريخية معينة وكلها تنصب في مجرى الحسن في العلاقات، مقابل توترها وتسييرها نحو مصلحة أحد الأطراف، فتأخذ أشكالاً مختلفة يساهم البعض في تقاربها والبعض الاخر في تباعدها ، وقد احتوى لبنان ذلك النموذجيين من الاطراف بنتيجة الوضع الطائفي وتمايزه عن غيره من البلدان المجاورة لفلسطين التي أصبحت قضيتها مركزية بالنسبة لقضايا العرب ، بعد انشاء كيان (اسرائيلي) فيها ، وأصبحت لبنان مركز استقطاب الكثيرمن الدول العربية والاجنبية لتقوية نفوذها مع القوى اللبنانية والفلسطينية المتواجدة فيها لتمرير طروحاتها السياسية والايديولوجية المختلفة ، عانت لبنان جرائها خمسةعشر عاماً من القتل والدمار الى أن تم الاتفاق على وثيقة الوفاق الوطني في الطائف والتي سميت بإتفاقية الطائف ١٩٨٩ . التي انبثقت نتيجة الجهود العربية لايقاف نزيف الدم العربي اللبناني؟

تشكلت اتفاقية الطائف ١٩٨٩ بقرار من مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء اذ تم تشكيل لجنة ثلاثية مع تخويلها بصلاحيات شاملة لتحقيق الاهداف التي اقرها المؤتمر لحل الازمة اللبنانية ، وقد باشرت اللجنة عملها بالاتصال مع النواب اللبنانيين للحضور الى الطائف والاتفاق على وثيقة وفاق وطني ، إلا إن اقتصار اللجنة على المغرب والسعودية والجزائر- دون سوريا كونها أحد اطراف

النزاع – أثار حفيظة سوريا ، إلا ان توصل الرئيس السوري حافظ الاسد الى تسوية مع الرئيس الجزائري في اعقاب مؤتمر دول عدم الانحياز في يوغسلافيا عام ١٩٨٩ قضت بتعديل ما جاء في مشروع الوثيقة عبارة " انسحاب الجيش السوري " بعبارة " اعادة تجميع القوات السورية " ، ومع ذلك تابعت اللجنة عملها بدعوة النواب اللبنانيين لعقد مؤتمر في الطائف بالمملكة العربية السعودية لمناقشة مشروع الوثيقة واصدارها بعد الاتفاق عليها ، واستطاع مندوب اللجنة الثلاثية الاخضر الابراهيمي ان يقنع العماد ميشيل عون على مشاركة النواب القاطنين في المنطقة الشرقية من بيروت التي تخضع لسيطرته ، وقد تم افتتاح المؤتمر في صباح يوم ٣٠ ايلول ١٩٨٩ وقد حضر ٦٢ نائباً من اصل ٧٣ للخروج بوثيقة وفاق وطني[٢١] .

تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وأتسمت خطوطها العريضة بالإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية[٢٢].

ثالثا: خرق وثيقة الوفاق الوطني وتدهور العلاقات اللبنانية ـ السورية .

حاولت سورية جاهدة لكي تثبت نفوذها في لبنان ولاسيما إن ميثاق الوفاق الوطني نص على حل الميليشيات المسلحة كافة ، وبسط السيادة اللبنانية على أراضيها كافة مع بقاء القوات السورية في لبنان، الى مدة أقصاها سنتين بعد بعض الترتيبات وخاصة إزالة سيطرة العماد ميشيل عون على المنطقة الشرقية ، فعارضت سوريا عبارة (انسحاب الجيش السوري) الواردة في الميثاق وطلبت تعديلها الى عبارة (إعادة تمركز قواتها)، مما فسح الميثاق لها مجالاً لترتيب الأوضاع ، فاستخدمتها سورية بالشكل الذي يضمن لها نفوذاً في لبنان ، وخلال تواجد قواتها العسكرية والأمنية منذ دخولها الى لبنان في حزيران ١٩٧٦ الى ما بعد اتفاق الطائف ، استطاعت أن تفرض على الجميع أملاءاتها في التعيينات في مراكز السلطة السيادية، مستفيدة في ذلك من وضعين أساسيين :

الأول : عن طريق قواتها العسكرية والأمنية والمنظمات الموالية لها في فرض سيطرتها قبل الطائف .

الثاني : وثيقة الوفاق الوطني التي أعطتها الشرعية في ترتيب الأوضاع في لبنان ومنها حل الميلشيات المسلحة ، فاستخدمتها القوات السورية كوسيلة لبسط سيطرتها من خلال حل الميلشيات وإعادة القسم الشرقي من بيروت بعد تحريره من سيطرة العماد ميشيل عون وذلك من خلال انهاء حالة التمرد للقوات اللبنانية، وباتت السيادة اللبنانية تتكامل على الأرض اللبنانية بمساعدة القوات السورية ، لكنها سرعان ما ربطت لبنان بمعاهدة الإخوة والتعاون والتنسيق ، وكذلك اتفاقية الدفاع والأمن ، لاغياً بتلك الاتفاقيتين ما اتفق عليه اللبنانيون في الطائف [٢٣] .

وفي ذلك يقول الرئيس سليم الحص في كتابه المفتوح الى قادة الرأي في لبنان وسوريا " لدور سوريا في الوقت الحالي وجهان : وجه قومي مشهود له ووجه ملتبس , والوجهان في حال صراع . حذار أن يغلب الوجه الثاني على الأول، فذلك سيكون في حجم الكارثة ليس لسوريا فحسب بل ايضاً للبنان العربي , الوجه القومي المشهود له يتجلى في استمرار سوريا في موقع القلعة القومية التي لم تتهاوى أمام عصف الضغوط الهالكة التي تهب عليها من جانب الصهيونية والقوى الدولية التي تناصرها من اجل حملها على الاستسلام . وهي تجد في تمثليها في هذا الموقف مع لبنان قوة ومنعة لا حدود لها. أما الوجه الملتبس فقد بات هدفاً للاعتراض والرشق والتنديد من جانب فريق من اللبنانيين ، وهذا الفريق يتنامى مده مع الزمن ولا يتضاءل , وهو يلقى مدداً متعاظماً من قوى خارجية كان آخر تجلياته القرار الدولي١٥٥٩, الدرع التي يحتمي بها لبنان في مواجهة هذه التحديات العاتية هي وثيقة الوفاق الوطني ومعاهدة الاخوة والتنسيق والتعاون مع سوريا ... وحدتنا

الوطنية مهددة ، اذن وجودنا في الميزان . مصدر التهديد هو في ما تتعرض له الدرع من ضغوط عبر التنكر لاتفاق الطائف ومعاهدة الاخوة . اتفاق الطائف يكاد يكون في حكم المغيب :
- إذا لم تكتمل عملية اعادة انتشار القوات العربية السورية الى منطقة البقاع .
- وإذا لم يوضع اتفاق بين البلدين يحدد حجم القوة السورية المتبقية وماهية العلاقة بينها وبين السلطات اللبنانية في منطقة انتشارها ، ومدة بقائها التي يمكن أن تجدد ما دامت حال الحرب مع العدو الصهيوني قائمة .
- وإذا أطلقت الطبقة الحاكمة في لبنان ، ومن ورائها الطبقة السياسية ، العنان للفساد على غاربه فدب في أوصال المجتمع والدولة دبيب السرطان في الجسم " [٢٤].

أما النائب بطرس حرب فيقول :

" ان لبنان يدار وكانه محافظة سورية تحكمها المخابرات السورية عبر بعض الاجهزة التي – ركبتها - هذه المخابرات في لبنان لتكون في خدمتها " وأضاف " ان لا أحد في السلطة اللبنانية يجرؤ على دعوة دمشق الى فتح ملف الوجود العسكري السوري في لبنان وتطبيق ما نص عليه اتفاق الطائف في هذا المجال والذي يفترض ان ينفذ منذ العام ١٩٩٢ " [٢٥] .

بدأت العلاقات السورية – اللبنانية بالتدهور التدريجي وذلك من جراء وجودها العسكري في لبنان والذي أصبح عبئا ثقيلا بالنسبة للبنانيين. ويمكن إيجاز ذلك بالأسباب الآتية:

١ – التدخل في الحياة السياسية .

أ - حل الميليشيات : نصت وثيقة الوفاق الوطني على " الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وتسليم أسلحتها الى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية ... وفتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء"[٢٦]. لكن حل الميليشيات أخذ منحىً آخر بخلاف ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني، اذ قدم وزيرالدفاع ميشيل المر اقتراحاً باستيعاب عشرين ألفاً من عناصر الميليشيات ، دفعاً لخطر تشريد الشباب اللبناني المنضوي تحت لواء الميليشيات وإلقائهم في الشارع، ذلك الخطر الذي تذرع به الوزراء من الميليشيات والمتعاطفين معهم من المحسوبين على سوريا ، مما سهل عملية التسلل الى داخل المؤسسات العسكرية مخالفاً بذلك الحل ، الوثيقة الوطنية التي تعد دستوراً للبنان ما بعد الطائف.

ب – تسليم أسلحة الميليشيات للدولة :

تم التفزعلى ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني، اذ لم يتم تسليم السلاح الى الدول اللبنانية، بل ردها البعض الى سوريا وردها البعض الاخر الى (اسرائيل) أما البعض الاخرفقد باع ما لديهم من أسلحة. أما حزب الله فقد حافظ على سلاحه وبقيت ميليشياته بكل تشكيلاته مدعوماً من سوريا ومن السلطات اللبنانية ، الى أن أصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم ٢٠٠٥ في ايلول ٢٠٠٤ والذي يدعو في بنده الثاني الى حل (جميع الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها)، و على الرغم من صدور القرار الا ان تنفيذه لاقى صعوبات ، لإرتباط سلاح حزب الله بالاحتلال (الاسرائيلي) لأراضي لبنانية ومنها مزارع شبعا المتنازع عليها بين كل من سوريا ولبنان [٢٧] .

ج - ربط لبنان بمعاهدة دفاعية وأمنية :

ان اتفاقية الدفاع والأمن التي ابرمت استناداً الى معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق كان من المفروض أن تستند الى وثيقة الوفاق الوطني التي نصت على انه يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم تلك القوات وعلاقتها مع الدولة اللبنانية وتحديد أماكن تواجدها . ولكن اتفاقية الدفاع والامن رغم طابعها العسكري بدلاً من أن تقرر ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني لم تتطرق الى تحديد حجمها وعلاقتها ، بل ربطت لبنان بسورية. ويقول البير منصور الذي كان وزيراً للاعلام

آنذاك ، ((ان المعاهدات بين سوريا ولبنان اقرت خارج مجلس الوزراء وفرضت عليه فرضاً . وان الاتفاق الامني بين لبنان وسوريا لم يسمح لمجلس الوزراء بتعديل ولوحرف فيه ، وإن قرار حل الميشيات وإيجاد الحل لها واستيعاب عناصرها وقرار تعيين النواب وتسميتهم ، وقرار التعيينات الأمنية والعسكرية ... وقرار تعيين السفراء... وقرار مشروع قانون الانتخابات اتخذت خارج مجلس الوزراء ، ومناقشتها داخله كانت شكلية ومن قبل القلة الوزارية التي لم تكن في صلب تواطؤ المقررين))[٢٨].

د - ترتيب الوزارة ومجلس النواب تمهيداً للتطبيق الاختياري لوثيقة الوفاق الوطني .

اراد الرئيس الياس الهراوي التخلص من حكومة الرئيس سليم الحص بما تضمه من المتمسكين بتطبيق وثيقة الوفاق الوطني ومنهم وزير الدفاع البير منصور ورئيس الحكومة سليم الحص الذي كان يتململ من رحلات رئيس الجمهورية الياس الهراوي المنفردة الى دمشق خلافاً لنظام الحكم البرلماني ، ونتيجةً للضغوطات التي أراد بها الرئيس الهراوي في إعادة ترتيب الوزارة بتوزير المقربين والموالين لسوريا ، قدم الرئيس الحص استقالة الحكومة في جلسة مجلس الوزراء في كانون الأول ١٩٩٠، وعلى أثرها تشكلت وزارة جديدة مثّل ثلثها أحزاباً ذات ميليشيات حليفة لسوريا ، وثلثها الاخرتم نسقه مباشرةً مع دمشق [٢٩] . تمهيداً لتغيير الحياة السياسية والدستورية بما يوافق والرغبة السورية في إعادة ترتيب الاوضاع بخلاف ما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني.

٢ - التجاوزات الاقتصادية .

ان التجاوز الذي تم على الاقتصاد اللبناني أتخذ أشكالاً عدة يدخل في ضمنها الرشاوي على شكل هدايا وفرض الاتاوات من قبل حواجز القوات السورية وعلى المنتجين من أصحاب الشركات والمعامل ، ومن الصعب الحصول على دلائل ووثائق تثبت على ذلك ، وقد قام الخبير لاقتصادي كمال ديب بدراسة على الإتاوات التي فرضتها حواجز القوات السورية على السيارات العابرة للحواجز التي وصل عددها في لبنان الى نحو ٣٠٠ حاجز، فوصل الى نتيجة ما دفعه اللبنانيون للحواجز السورية من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٩٠ ملياراً و ٦٠٠ مليون دولار . أما عمليات الابتزاز والسلب والعمولات في عام ٢٠٠٥ فقد ناهزت على اكثر من ١٠٠ ألف مؤسسة تجارية بمبالغ شهرية تراوحت بين ١٠٠ دولار الى ١٠٠٠٠ دولار وأحياناً اكثر، فضلا عن الاتاوات المفروضة على كازينو لبنان . وقد شمل النهب آلاف السيارات المرتفعة الاثمان من اصحابها ، أما قضية بنك المدينة فهي معروفة من قبل المسؤليين اللبنانيين، وكذلك صفقات الفيول-المحروقات- المستعمل في الكهرباء . ويتابع كمال ديب من خلال بحثه ، استيلاء القوات السورية على مواد البناء والمفروشات والاجهزة الالكترونية دون سداد أثمانها ، وقد قدر الابتزاز للمؤسسات الاقتصادية واللبنانية والشركات ، والاختلاسات خلال ٢٠ عاماً بنحو ٥،٤ مليار دولار بمعدل ١٨٠ مليون دولار في السنة [٣٠] .

وقد صرح العماد ميشيل عون في محاضرته في " مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية "قال: ((في ظل النظام السوري ازدهرت زراعة المخدرات وصناعتها ، ووضع النظام السوري يده على كل لبنان بعد الاجتياح في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ ، وعمد الى تهديم منظم لبنى المجتمع اللبناني . اذ فرضت على لبنان سياسة مالية اعتباطية تتأقلم مع المصالح الخاصة للعائلات الحاكمة وبعيدة عن القواعد والمعايير العلمية الحديثة ... وإذا كانت بعض المجتمعات تشكو من وجود المافيا بينها ، ومن بعض الفساد فيها ، فانه وبفضل الاحتلال السوري ، أصبحت المافيا هي التي تحكم في مجتمعنا وتنشر كل الفساد)) [٣١] .

وفي بث مباشر لفضائية الجزيرة في برنامجه الحوار المفتوح بتاريخ ٢٢ / آذار/ ٢٠٠٥ مع الدكتور عصام خليفة استاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية قال : "هناك نظام مخابراتي نخر جسم المجتمع اللبناني ، وأنا كأستاذ جامعة ، ومنذ اربعة اشهر ونصف بلا عمادة ، لأن المخابرات تتقاتل

على من يضعوا في الجامعة ، ثم في النوادي وفي النقابات وفي الأحزاب وفي الهيئات الدينية وفي كل مظاهر المجتمع ... في الاقتصاد ثلاث مليارات ونصف هذه المافيا المشتركة تنهب الشعب اللبناني ".

ويتابع قوله : "هناك سلطتان ، سلطة حقيقية هي المخابرات السورية ، تدخل في كل تفاصيل المجتمع اللبناني ، في غرف المخابرات ينجح هذا أو ذاك في هذه الحملة أوتلك ، يتعين هذا الموظف ، يتعين هذا المدير ، يتعين هذا العميد في الجامعة ،الى اخره ، تصدر البيانات عن القادة الدينيين دون أن يعرفوا ، إذاً هذه هي السلطة الفعلية والأخرى هي سلطة ظاهرية " (٣٢).

ويمكننا تقسيم المتحدثين عن الواقع اللبناني السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال الإطلاع على ذلك الى قسمين :

١- قسم يحمل السلطة السورية ، من خلال قواتها العسكرية والامنية الموجودة في لبنان ، كل المسؤولية .

٢- قسم يحمل المسؤولية على السلطات اللبنانية والسورية معاً .

وقد صرح الرئيس السوري بشار الأسد في خطابه المتلفز مباشرةً من مجلس الشعب قوله:

" ...لا يعنى أن ممارساتنا فى لبنان كانت صوابا كلها ، بل لابد من الاعتراف بكل وضوح وشفافية، أن ثمة أخطاء ارتكبت على الساحة اللبنانية ، حيث غرقنا فى بعض التفاصيل والاجراءات ، واندفعنا بعض الاحيان فى علاقاتنا مع بعض اللبنانيين على حساب البعض الاخر، لإعتقادنا بأن التعامل مع الوضع الراهن يعزز الدور السوري فى مساعدة لبنان على تحقيق الاستقرار ، ولكن الواقع لم يكن كذلك ، كما أن استغلال البعض لوجود القوات السورية لإعتبارات مصلحية ضيقة مادية أو سياسية أو انتخابية أو غيرها ، أدى الى الكثير من التراكمات السلبية " (٣٣).

٣- انتهاكات حقوق الإنسان.

سلطت منظمة العفو الدولية الضوء على بعض انتهاكات حقوق الإنسان في لبنان خلال الحرب الأهلية في لبنان محملةً سوريا والمنظمات الموالية لها مسؤولية تلك الإنتهاكات خلال وثيقة أصدرتها بتاريخ ١٨ ايار ٢٠٠١ جاء فيها :

" خلال الحرب الأهلية اللبنانية ارتُكبت انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان، مثل عمليات قتل غير المقاتلين وخطف المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين والأجانب والإعتقال التعسفي من جانب مختلف الميليشيات المسلحة والقوات العسكرية الأجنبية. ومن جملة المئات من السجناء السياسيين اللبنانيين والفلسطينيين الذين احتُجزوا أو "اختفوا" كما يبدو طوال سنوات في سوريا ، هناك العشرات من الذين اعتقلتهم أو خطفتهم القوات المسلحة السورية خلال عملها في لبنان ونقلتهم إلى سوريا خارج أي إطار قانوني. وقُبض على آخرين أو خُطفوا من جانب الميليشيات اللبنانية أوالفلسطينية خلال الحرب التي دارت رحاها في لبنان وسُلموا إلى السلطات السورية. واحتُجزت مجموعة أخرى في سوريا بدون مذكرات اعتقال قضائية واعتُقلت من دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة . واحتُجزوا جميعهم طوال سنوات رهن الاعتقال التعسفي أو قُدموا إلى محاكمات سرية وبإجراءات مقتضبة في المحاكم العسكرية غالباً بتهم تعميمية. واحتُجز معظمهم بمعزل عن العالم الخارجي وبدون أية اتصالات معه؛ ولم يُسمح إلا لقلة بتلقي زيارات عرضية من عائلاتهم " (٣٤).

وفي يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١، شُكلت لجنة تحقيق أخرى بأمر من رئيس الجمهورية اللبنانية للنظر في شكاوى أقرباء الذين "اختفوا" إما في سوريا أو في (إسرائيل). ورغم أن اللجنة المعنية بشكاوى أقرباء المختفين أنهت عملها في يونيو/حزيران ٢٠٠٢، ورغم قضائها ١٨ شهراً بالتحقيق وفي جمع الأدلة وتلقي الشكاوى من العائلات وعقد جلسات شملت حوالي ٧٠٠ حالة، إلا أنها لم تصدر تقريراً أو حتى بياناً علنياً حول النتائج التي توصلت إليها. ولم تقدم السلطات أي توضيح حول ما إذا كان قد تم حل اللجنة من عدمه (٣٥).

وفي محاضرة للعماد ميشيل عون في "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية" في ولشطن قال : انه ما بين العامين ١٩٧٦ و ١٩٨٢، كانت "قوات الردع العربية" بقيادة رئيس الجمهورية اللبنانية ، ولكن القسم السوري منها، وهو الأكبر، تصرّف باستقلالية تامة عن سائر القوى، وعن رئيس الجمهورية، فقصف الأحياء السكنية وارتكب المجازر و فرض الرقابة على الصحف وأقفل بعضها، و اغتال سياسيين ورجال دين وصحافيين ودبلوماسيين ونسف سفارات، وهجّر معظم مواقع الدبلوماسية الدولية من بيروت، كما خطف جماعاتٍ وأفراداً من المواطنين، وقام بتصفيتهم، وشجّع على ارتكاب المجازر في بعض المناطق، كما اغتال الأسرى العسكريين، ولا يزال يحتفظ في سجونه بكثير من المخطوفين [٣٦].

إن ما يمكن الاعتماد عليه - بشأن انتهاكات حقوق الإنسان - هو تقارير المنظمات الدولية كمنظمة العفو الدولية ولجنة مراقبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، أما أقوال وتصريحات الأشخاص والمسؤولين مهما كانت درجة صحتها فهي تنبع من واقعهم السياسي وصراعهم مع الطرف الآخر فلا يمكن الأخذ بها كوقائع حقيقية بل كقرائن ، إلا إذا ثبت ذلك بالدليل القطعي .

لا شك في إن دخول القوات السورية والاهتمام السوري السياسي قبل دخول قواتها الى لبنان كان لمساعدة لبنان في وقف النزيف الداخلي جراء الاقتتال الداخلي بين الأطراف اللبنانية المتصارعة للمحافظة على لبنان دولة مستقرة لا ينفذ منها ما يهدد أمن سوريا ، لكن عدم إقدام سوريا على تطبيق بنود وثيقة الوفاق الوطني – اتفاقية الطائف ١٩٨٩ – والالتفاف عليها منذ عام ١٩٩٢ ، اثار غضب جميع الأطراف اللبنانية ، كما ان المتغيرات الاقليمية التي لم تشعر بها سوريا , وتصرفها مع تلك المتغيرات كما في الثمانينات أثار غضب الدول الاوربية وأمريكا فكان صدور القرار ١٥٥٩ [٣٧].

ومهما تكن خلفيات القرار ١٥٥٩ لكنه صدر وكان في صدوره أثر الصاعقة على السلطتين في سوريا ولبنان بما له من مخاطر - بحسب رأيهم. وقد أكد ذلك القرار دعوته لاحترام سيادة لبنان ، وسلامة أراضيه ، واستقلاله السياسي ، كما يطالب بانسحاب جميع القوات الاجنبية ، وحل ونزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغيرها، ليدعم سلطة الدولة على كافة أراضيه، ويدعو الى عميلة انتخابات رئاسية عادلة وحرة ونزيهة ، وفقاً للأسس الدستورية اللبنانية .

لاشك في إن للقرار خلفياته السياسية ، أما القرار نفسه ومن خلال مقارنة بنوده مع بنود اتفاق الطائف ، فلا خلاف بينهما ولو تم تطبيق وثيقة الوفاق الوطني -اتفاق الطائف - في حينه لما جاء القرار ١٥٥٩ في شكله الحالي . فانسحاب القوات الاجنبية لم تنفذه سورية بموجب اتفاق الطائف، وكذلك حل الميلشيات وسيطرة سلطة الدولة على الأراضي اللبنانية أيضاً ، ومحاولة سوريا فرض املاءاتها على الانتخابات النيابية والرئاسية .

اغتيال الرئيس رفيق الحريري وانسحاب القوات السورية من لبنان .

تولى رفيق الحريري منصب رئاسة الوزراء طوال المرحلة التي تلت الحرب الأهلية في لبنان، بين عامي ١٩٩٢ – ١٩٩٨ وأيضاً من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ ، وعلى أثر تصاعد الخلاف بينه وبين الرئيس إميل لحود قدم استقالته من الحكومة ، بعد أن أيد التمديد للرئيس لحود بضغط من سوريا ومن رئيسها بشار الأسد - حسبما ورد في تقرير لجنة التحقيق الدولية برئاسة المحقق الالماني ديتليف ميليس [٣٨] .

حصل الرئيس الحريري على ثقة ومصداقية مختلف شرائح المجتمع اللبناني ، بما فيها القوى السياسية والثقافية . ساهم مساهمة فعالة في انقاذ لبنان من ازمتها الاقتصادية عقب الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٩٢. ولستطاع أن يوجد استقراراً اقتصادياً في لبنان ، فقد ارتفع سعر الليرة اللبنانية مباشرة بعد توليه رئاسة الحكومة ، وتدفقت على لبنان شركات الاستثمار والرساميل العربية والاجنبية نتيجةً للاستقرار الذي حققته حكومة الحريري . استطاع الحريري أن ينشأ علاقات شخصية ودولية ، تحولت الى صداقات بينه وبين الآخرين امثال الرئيس الفرنسي جاك شيراك .

وفي المجال الاجتماعي، انشأ الحريري مؤسسة سميت باسمه لتقدم خدمات صحية واجتماعية وثقافية للبنانيين المحتاجين، وكذلك قامت مؤسسته بالأنشطة الثقافية والاعمال الخيرية للأطفال ، وقدمت منحاً دراسية لأكثر من ٣٠ ألف طالب لبناني للدراسة في لبنان وخارجه. استطاع الحريري أن يبني جسراً للحوار في الداخل بين مختلف القوى حتى أصبح رمزاً للحوار الوطني .

بدأ الحريري حياته الاقتصادية في السعودية وانطلق من التدريس ثم العمل في إحدى شركات المقاولات ، ومن ثم أسس لنفسه شركة خاصة للمقاولات . و استطاع بذكائه ودقته في العمل، ونزاهته، بتنفيذ عقوده في مواعيده المحددة، وأن يكسب ثقة السعوديين. اشترى الحريري في اواخر السبعينيات شركة الانشاءات الفرنسية الضخمة " اوجيرا" واصبح وشركته على قمة امبراطورية المقاولات في الوطن العربي . كما استطاعت شركته أن تنجز فندق /سمره/ في ستة أشهر لاستضافة مؤتمر القمة الاسلامية ، وبحلول مطلع الثمانينات أصبح واحداً من ١٠٠ أغنى رجل في العالم . لهذا كله احدث اغتيال الرئيس الحريري زلزالاً في لبنان والعالم [٣٩] .

لم يكن الرئيس الحريري الشخص الوحيد الذي تم اغتياله في لبنان ، فقد اغتيل الكثيرون من قبله من قادة التيارات السياسية والدينية والقادة الوطنيين ، كما استمر الاغتيال بعد الحريري أيضاً وبشكل مكثف مستهدفاً الوزراء والنواب والاعلاميين ، إلا ان تدخل الامم المتحدة قضائياً في قضية التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري ، لا يعد انتقاصاً من السيادة الوطنية ، وهو تدخل شرعي لأسباب عديدة منها :

١- المكانة التي كان يتميز بها الرئيس الحريري وطنياً واقليماً ودولياً .
٢- الشعبية التي كان يتميز بها لدى كافة الطوائف والمذاهب والاتجاهات السياسية .
٣- الاعمار والبناء والحفاظ على الاقتصاد اللبناني من التدهور في مدة ولايته رئيساً للحكومة.
٤- مساعدته لشريحة واسعة من الشعب اللبناني ، واعماله الخيرية المختلفة التي شملت لبنان كله.
٥- عدم استطاعة السلطة اللبنانية في حماية المواطنين عامة والوزراء والنواب بشكل خاص .
٦- التهديدات التي تلقاها الحريري من السلطات السورية ، والرئيس السوري مباشرة إذا لم يخضع لإملاءاتها – حسب المصادر التي وردت في تقرير لجنة التحقيق الدولية -.
٧- تدخل سوري مباشر في الشأن اللبناني وفرض اشخاص من الموالاة لاستلام المراكز السيادية ليفرض على لبنان إنتهاج سياسة معينة .
٨- استهداف المعارضة اللبنانية بشكل مخطط ومنهجي .
٩ – طبيعة الجريمة – جريمة ارهابية – التي تستدعي التعاون الدولي والتدخل لمكافحة الارهاب. اذ ان علاقة الدولة مع مواطنيها بعد انتهاء ظروف الحرب الباردة لم تعد أمراً داخلياً، بخاصةً إذا ما أدى سلوك الدولة نحو مواطنيها الى كوارث ، وذلك ما حدث للرئيس الحريري ، اذ لم تعد الدولة بقادرة على حماية مواطنيها ونواب الشعب ووزرائه ، مروراً بالانتهاكات وصولاً الى الاغتيال ، في دولة قائمة بجميع مؤسساتها ، وبوجود لا يقل عن خمسة عشر ألفاً من القوات السورية ، على الرغم من ان الميليشيات المسلحة قد تم حلها وتجريدها من سلاحها باستثناء حزب الله. كما ان حالة الشلل الذي اصاب جميع مؤسسات الدولة ، والشك في عدم قدرة القضاء على ملاحقة الانتهاكات التي يرتكبها الجناة ، والسير في بعضها الى مرحلة ما ومن ثم التوقف عن المتابعة ، يؤكد عدم نزاهتها وتبعيتها ، الامر الذي أعطى الشرعية للمنظمة الدولية للتدخل قضائياً في لبنان[٤٠].

كان جلياً ان تفجير ١٤ شباط ٢٠٠٥ لم يكن تفجيراً عادياً، بل تفجيراً مخططاً له ، توجيهاً وتنفيذاً فائق الاحتراف في التخطيط والتنفيذ زماناً ومكاناً وأداةً على الرغم من الحماية الامنية على المستويين الشخصي والتقني، وقد حصل الانفجار بذلك الحجم الكبير ليتمكن من إحداث خلل كلي في الاجهزة التقنية التي كانت سيارته مزودة بها، وكذلك للقضاء الحتمي عليه ومن معه، وتشويه موقع الجريمة بذلك الحجم الكبير بحيث يصعب الوصول الى معرفة الجناة وبخاصة في الوقت الذي تقاطعت فيه مصالح العديد من القوى الداخلية والاقليمية والدولية في إحداث خلل سياسي في لبنان وفي المنطقة، بما يخدم أجندة القوى المتنفذة في ظل النظام العالمي الجديد ومشروع الشرق الاوسط

الجديد من فرز القوى السياسية و إعادة ترتيب المنطقة، هذا المشروع الذي لاقى مقاومة من بعض القوى على مستوى الحكومات وغيرها بعد الحرب على افغانستان والعراق، وإعادة فتح الملف النووي لإيران والدعوة الى الانسحاب السوري من لبنان وتطورات القضية الفلسطينية بعد رحيل ياسر عرفات، مما يستنتج ما يأتي:

١-ان الانفجار تم من قبل جهة تملك من الامكانات المادية والتقنية واللوجستية التي لا يمكن الاستهانة بها.

٢- ان الانفجار لم يكن وليد لحظته، بل تم التخطيط له قبل مدة من الزمن.

٣- لقد استهدف الانفجار شخصية بعينها بما كان لها من القدرة على التحرك السياسي على وفق اجندة لبنان الوطن والسيادة والاستقلال.

٤- القصد من أغتيال تلك الشخصية كان اغراق لبنان في دوامة عدم الاستقرار بحيث تستطيع الجهة المنفذة من الدخول أوالتدخل في الشأن اللبناني عبرها .

وهنا لا بد من الإشارة الى الخوف من تسييس قضية اغتيال الرئيس الحريري، إذا ما كانت الجهة المنفذة لذلك التفجير نفوذ وإمكانية الضغط على الامم المتحدة، كون عملية الاغتيال تمت نتيجة الاوضاع السياسية في لبنان والمنطقة، ومع ذلك تبقى نزاهة التحقيق و المحاكمة واستقلالية القضاء المختص بالظر لما فيها من اهمية في الكشف عن هوية الجناة الحقيقيين.

٤- انسحاب القوات السورية من لبنان.

على الرغم من ان وثيقة الوفاق الوطني – اتفاقية الطائف ١٩٨٩- نصت على إعادة انتشار القوات السورية العاملة في لبنان الى منطقة البقاع اللبناني تمهيداً لإنسحابها الكامل من الأراضي اللبنانية ، إلا إنها لم تدخل حيز التنفيذ ، إلا إن تغيير السياسة الدولية عما كانت عليه حتى في بداية التسعينيات ، كان له اثره على التحرك الدولي وبخاصةً فرنسا وأمريكا لإقناع مجلس الأمن في إصدار قرار يعجل خروج القوات السورية من لبنان ، وكان للتعنت السوري وعدم التعامل بدبلوماسيةٍ مرنة مع القوى الكبرى التي تستأثر بالقرار السياسي الدولي الأثر الأكبر في الإستعجال بصدور القرار١٥٥٩ تاريخ ٢ أيلول ٢٠٠٤ أشار فيه الى انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان وطالب :

أ- في البند الثاني منه، " يطالب جميع القوات الاجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان "

ب- كما طالب في البند السادس منه جميع الاطراف المعنيين بالتعاون تعاوناً تاماً وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الامن من اجل التنفيذ الكامل لهذا القرار .

ج- وفي البند السابع منه ، طالب مجلس الامن ، الامين العام للامم المتحدة ان يوافي مجلس الامن في غضون ثلاثين يوماً بتقرير عن تنفيذ الاطراف لذلك القرار .

وفي ٢٤ نيسان ٢٠٠٥ بعث وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ، عن طريق الممثل الدائم لسوريا لدى الامم المتحدة ، رسالةً أبلغ فيها رسمياً إن القوات السورية العاملة في لبنان بطلب لبناني وتفويض عربي ، قد عادت بكامل قواتها العسكرية والامنية ومعداتها الى مواقعها في سوريا في ٦/نيسان/ ٢٠٠٥ بعد ان استكملت انسحاباتها المتتالية التي بدأت منذ أعوام[٤١].

في المرحلة الممتدة بين اتفاق الطائف ١٩٨٩ - الذي حدد خروج القوات السورية من لبنان بعد سنتين من تنفيذ الاتفاق – وصدور القرار ١٥٥٩ عام ٢٠٠٤ خمسة عشرة سنة ، غضت سوريا خلالها الطرف عن تلك الاتفاقية, وبدلاً من ان تخرج بقواتها بتفاهم سوري لبناني تضمن لها بقاءاً ونفوذاً معنوياً وصداقات مشرفة، إلا إنها أبت ذلك إلى أن انصاعت للضغوط الاجنبية ولقرار مجلس الامن رقم ١٥٥٩.

تدهورت العلاقات بين لبنان وسوريا منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في فبراير/ شباط ٢٠٠٥ في بيروت، وبقيت العلاقات متشنجة بين البلدين.وبفضل الجهود العربية والدولية بدأت العلاقات الثنائية تعود مجددا بينهما والتي اختتمت بإصدار الرئيس السوري بشار الاسد مرسوماً يقضي بإقامة علاقات دبلوماسية بين سوريا ولبنان وإرسال بعثة دبلوماسية بدرجة

سفارة إلى بيروت ،وعلى ضوء ذلك اعلن وزيرا الخارجية السوري وليد المعلم واللبناني فوزي صلوخ في بيان مشترك بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بدءا من يوم الأربعاء ١٥/ تشرين الاول/ ٢٠٠٨، وأشار الوزيران في بيان مشترك مطبوع وزع على الصحافيين إلى تأكيدهما على توطيد العلاقات على أساس الاحترام المتبادل لكل منهما [٤٢] .

الخاتمة:

وعلى اية حال ، كان تدخل القوات السورية في لبنان حصيلة الكثير من الاحداث في المنطقة العربية عامة ولبنان خاصة نتيجة قضية فلسطين التي تعد القضية المركزية بالنسبة للعرب ، اذ الوجود الفلسطيني المكثف في لبنان مع حرية النشاط السياسي والعسكري بموجب اتفاق القاهرة عام ١٩٦٦ بين الفلسطينيين والسلطات اللبنانية ، وكذلك بعض الاتجاهات السياسية في لبنان والتي لا تلتقي مع وجهة النظر السورية ، وكذلك الصراع العربي (الاسرائيلي) والتأثير المتبادل والمباشر لدول الجوار الفلسطيني ، مثل مصر والاردن وسوريا و(اسرائيل) بشأن القضية الفلسطينية التي أصبحت مركز استقطاب الى الكثير من القوى الاقليمية والعالمية ، وقد كان لحرب تشرين ١٩٧٣الذي شنته القوات المصرية بالتوافق مع القوات السورية ومن ثم خروج مصر من معركة الصراع العربي (الاسرائيلي) بتوقيعه اتفاقية فصل القوات في ١٨/ كانون الثاني/١٩٧٤ معزل عن سوريا ، ومن ثم توقيع اتفاقيات سيناء كل ذلك كان له الأثر الاكبر في اندلاع شرارة الحرب الأهلية في لبنان لجعله ساحة تتصارع فيها جميع الاطراف كل لمصلحته. وقد كان لذلك الاقتتال الداخلي أثره البالغ في حياة اللبنانيين من قتل وتهجير ، إلا ان دخول القوات السورية الى لبنان كان بقرار سياسي وبهدف سياسي نتيجة الأوضاع السياسية التي كانت سائدة آنذاك في المنطقة ، ويمكن القول إنّ ذلك التدخل كان له من الفوائد على اللبنانيين في حمايتهم من القتل على الهوية ، بماكان له من الأثر في تقليص نفوذ بعض الاطراف المسلحة وتطويقهم وعدم السماح لهم بالاعتداء الكيفي ضبطاً للوضع اللبناني لصالح سورية .

وعلى الرغم من شرعية التدخل السوري في لبنان إلا انها لم تبق عليها ، بل خرجت عنها وذلك لعدم تطبيقها لوثيقة الوفاق الوطني - اتفاقية الطائف - أو التطبيق الاختياري لتلك الوثيقة ، والتجاوزات السياسية والدستورية والاقتصادية بحق دولة لبنان والتدخل في حياة الافراد مما أدى الى انهيار الدولة اللبنانية تحت سيطرة وسيادة القوات السورية الذي كان من نتائجه صدور القرار الدولي رقم ١٥٥٩ الذي طالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية وحل ونزع سلاح الميليشيات ، وكذلك الانفجار الارهابي الذي أدى بحياة الرئيس رفيق الحريري ورفاقه . تلك التداعيات التي جعلت لبنان في أزمةٍ على الرغم من انسحاب القوات السورية بموجب القرار الدولي/ ١٥٥٩/ وما زال لبنان - دولةً وشعباً - يدفع ضريبة المصالح الاقليمية والدولية .

الهوامش:

(١) نقلا عن: العماد مصطفى طلاس، مرآة حياتي، الحلقة ٢٧، ٢٩ في www.syria-neus.com

(٢) ينظر تصريح السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية السورية الى صحيفة (الرأي العام) الكويتية حول كون لبنان جزءا من سوريا ، بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٧٦ ، في : عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية للازمة اللبنانية، الأدوار الإقليمية في لبنان، بيروت، ١٩٨٥، ج٢، ص٧.

(٣) مصطفى طلاس، المصدر السابق، الحلقة ٣٠.

(٤) ينظر: اتفاق القاهرة بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٦٩، الذي نص على تسهيل نشاط المقاومة الفلسطينية ضد (إسرائيل) في: د.سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٨ – ٢٩.

(٥) د. علي طعي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، دراسة في العلاقات العربية التركية ١٩٠٨ – ١٩١٨، بيروت، ١٩٩٢، ص ٥.
(٦) مصطفى طلاس، المصدر السابق، الحلقة ١٢، ٢٩.
(٧) كريم بقردوني، السلام المفقود، عهد الياس سركيس ١٩٧٦-١٩٨٢ ، بيروت،ط٢،١٩٨٤، ص ٧٨.
(٨) لقاء الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي مع قناة العربية في نيسان ٢٠٠٥.
(٩) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، بيروت، ط/١٠، ٢٠٠٧، ص ٤٤٥-٤٤٦.
(١٠) وقعت تلك الحادثة بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥ في بيروت ، فبمناسبة تدشين كنيسة جديدة في عين الرمانة ، وعلى اثر حادثة غامضة ومشبوهة أقدمت الميليشيات المسيحية المحافظة على قتل حوالي ٣٠ فلسطينيا كانوا يمرون من هناك بمحض الصدفة وليس لهم أية علاقة بالحادثة المذكورة. ينظر: د.سليم حداد ، المصدر السابق، ص٤٤ ؛ هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، بيروت، ١٩٧٨، ص ٥٩.
(١١) ينظر: نص خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد التاريخي عن الأزمة اللبنانية في ٢٠ تموز ١٩٧٦ في، عماد يونس، المصدر السابق، ج٢، ص ١٢ – ١٤. ونتيجة للوساطة السورية، زار الرئيس اللبناني سليمان فرنجية ، مدينة دمشق بتاريخ ٧ شباط ١٩٧٦ واجتمع بالرئيس السوري حافظ الأسد، وقد أثمرت هذه الزيارة عن تفاهم بين الرئيسين بوضع (وثيقة دستورية) أذاعها في ١٤ شباط ١٩٧٦ الرئيس فرنجية، راجع : هشام قبلان ، المصدر السابق، ص ٦٣ – ٦٥.
(١٢) حول ملابسات تلك الأحداث ينظر: هشام قبلان، ص ٥٦ - ٦٠.
(١٣) باتريك سيل، المصدر السابق ، ص ٤٤٠ -٤٤١.
(١٤) أعلنت الأخبار الأولى عن التدخل السوري المباشر في لبنان في أوائل شهر نيسان عام ١٩٧٦، إذ أعلن الرئيس الأسد بتاريخ الثاني عشر من الشهر نفسه في خطاب ألقاه في دمشق، إن ((سوريا مستعدة للتحرك باتجاه لبنان لتدافع عن جميع المظلومين)) ، وعلى اثر ذلك أرسلت سوريا لواءا عسكريا مؤلفا من أكثر من أربعة الأف جندي مجهز بالمدرعات، الى لبنان في ٣ أيار تحت اسم قوات الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني. وفي الأول من حزيران ١٩٧٦ قامت القوات السورية باقتحام كبير للأراضي اللبنانية قدرت بحوالي ٣٠ ألف جندي معززين بمختلف الأسلحة والدروع . ينظر: د.سليم حداد، المصدر السابق، ص٥٢ – ٥٣ ؛ روجيه عزام، دهاليز المأساة اللبنانية ، لبنان، ٢٠٠١، ص٦١– ٧٠.
(١٥) حصلت خلال الحرب الأهلية اللبنانية مساع كثيرة للتوسط بين اللبنانيين أو بذل المساعي الحميدة أو للاستطلاع من قبل دول وهيئات عديدة مثل فرنسا والفاتيكان وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأميركية والأمين العام للأمم المتحدة وبعض الدول العربية، ولكن لم تؤت هذه المساعي ثمارها المرجوة. ينظر: د. سليم حداد، المصدر السابق، ص ٤٨.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(١٧) صحيفة النهار اللبنانية – ٢٦/ تشرين الاول/ ١٩٧٦.
(١٨) عماد يونس، المصدر السابق، ج٢، ص ١٢٢ – ١٢٣.
(١٩) غسان تويني ، رسائل الى الرئيس الياس سركيس ١٩٧٨ – ١٩٨٢ ، بيروت، ١٩٩٥، ص٧٢.
(٢٠) د. سليم حداد ، المصدر السابق , ص ٥٢.
(٢١) البير منصور، انقلاب على الطائف، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٧ – ٤١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٣ – ٦٨.
(٢٣) لقد اتخذت سوريا تلك الاتفاقيات ذريعة في استمرار تواجد قواتها العسكرية والأمنية في لبنان، اذ ان اتفاقية الدفاع والأمن التي ابرمت استنادا الى معاهدت الاخوة والتعاون والتنسيق كان من المفروض ان تستند الى وثيقة الوفاق الوطني التي نصت على انه يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم تلك القوات وعلاقتها مع الدولة اللبنانية وتحديد اماكن تواجدها. ولكن اتفاقية الدفاع والامن رغم طابعها العسكري بدلا من ان تقرر ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني لم تتطرق الى تحديد حجمها وعلاقتها، بل ربطت لبنان بسورية، الى ان خرجت بقرار مجلس الامن رقم ١٥٥٩ الصادر في ٢/ ايلول/ ٢٠٠٤. ينظر : المصدر نفسه، ص ١٨٩.
(٢٤) صحيفة النهار اللبنانية – ٣١/ كانون الاول/ ٢٠٠٤.
(٢٥) صحيفة الرأي العام الكويتية – ٣١/ كانون الاول/ ٢٠٠٤.
(٢٦) البير منصور، المصدر السابق، ص ١٤٨ - ١٥١.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٥٠ – ١٥١.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٨٩.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٧ – ١٣٩.
(٣٠) صحيفة النهار اللبنانية – ٤/ نيسان/ ٢٠٠٥.
(٣١) ينظر نص المحاضرة الملقاة في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية في واشنطن والمنشورة بتاريخ ٧/ آذار/ ٢٠٠٣ على الموقع الالكتروني للتيار الوطني الحر.
(٣٢) قناة الجزيرة الفضائية ، برنامج الحوار المفتوح ، تاريخ ٢٢/ اذار/ ٢٠٠٥.
(٣٣) صحيفة تشرين السورية – ٦/ اذار/ ٢٠٠٥.
(٣٤) ينظر: نص الوثيقة رقم MDE 18 – 005 – 2005 تاريخ ١٨/ آيار/ ٢٠٠٥، الصادرة من منظمة العفو الدولية في: صحيفة النهار اللبنانية تاريخ ٢٤/ آيار/ ٢٠٠٥.
(٣٥) المصدر نفسه، ٢٤/ آيار /٢٠٠٥
(٣٦) محاضرة العماد ميشيل عون في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية ، المصدر السابق، ٧ اذار ٢٠٠٣.
(٣٧) صحيفة الشرق الأوسط – ٦ / كانون الثاني / ٢٠٠٦.
(٣٨) ينظر نص تقرير لجنة التحقيق الدولية برئاسة المحقق الألماني ديتليف ميليس في صحيفة المستقبل اللبنانية تاريخ ٢١/ تشرين الاول/ ٢٠٠٥.
(٣٩) ينظر السيرة الذاتية للرئيس رفيق الحريري على الجزيرة نت ، الأخبار بتاريخ الاثنين ١٤/ شباط/ ٢٠٠٥.
(٤٠) تم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في تفجير إجرامي بتاريخ ١٤ /شباط /٢٠٠٥. ينظر: صحيفة الشرق الأوسط – تاريخ ١٥ /شباط / ٢٠٠٥.
(٤١) صحيفة الشرق الأوسط – تاريخ ٢٧/ نيسان/ ٢٠٠٥ ؛ أخبار الشرق الأوسط في WWW.BBC ARABIC.COM
(٤٢) صحيفة تشرين السورية – تاريخ ١٦ / تشرين الاول / ٢٠٠٨.

المصادر:

(أ) الكتب العربية والمعربة:

١. البير منصور، انقلاب على الطائف، بيروت، ١٩٩٣.
٢. باتريك سيك، الاسد، الصراع على الشرق الاوسط، بيروت، ط١٠، ٢٠٠٧.
٣. روجيه عزام، دهاليز الماساة اللبنانية، لبنان، ٢٠٠١.
٤. سليم جواد، قوات الامم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، بيروت، ١٩٨١.

٥. علي معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، دراسة في العلاقات العربية التركية ١٩٠٨-١٩١٨، بيروت، ١٩٩٣.
٦. عماد يونس، سلسلة الوثائق الاساسية للأزمة اللبنانية، الادوار الاقليمية في لبنان، بيروت، ١٩٨٥، ج٣.
٧. غسان ثويني، رسائل الرئيس الياس سركيس ١٩٧٨-١٩٨٣، بيروت، ١٩٩٥.
٨. كريم بقردوني، السلام المفقود، عهد الياس سركيس ١٩٧٦-١٩٨٣، بيروت، ط٣، ١٩٨٤.
٩. هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، بيروت، ١٩٧٨.

(ب) الصحف:

١. صحيفة تشرين السورية- تاريخ ٦/آذار/ ٢٠٠٥.
٢. صحيفة تشرين السورية- تاريخ ١٦/تشرين الاول/ ٢٠٠٨.
٣. صحيفة الرأي العام الكويتية- تاريخ ٣١/كانون الاول/ ٢٠٠٤.
صحيفة الشرق الاوسط- تاريخ ١٥/شباط/٢٠٠٥.
صحيفة الشرق الاوسط- تاريخ ٢٧/نيسان/٢٠٠٥.
صحيفة الشرق الاوسط- تاريخ ٦/كانون الثاني/٢٠٠٦.
٤. صحيفة المستقبل اللبنانية- تاريخ ٣١/تشرين الاول/٢٠٠٥.
٥. صحيفة النهار اللبنانية- تاريخ ٢٦/تشرين الاول/١٩٧٦.
صحيفة النهار اللبنانية- تاريخ ٣١/كانون الاول/٢٠٠٤.
صحيفة النهار اللبنانية- تاريخ ٤/نيسان/٢٠٠٥.
صحيفة النهار اللبنانية- تاريخ ٢٤/آيار/٢٠٠٥.

(جـ) المواقع والقنوات الالكترونية والفضائية:

١. موقع التيار الوطني الحر www.tayyar.watani.hor
٢. موقع البي بي سي www.bbcarabic.com
٣. موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net
٤. موقع سوريا نيوز www.syria.neus.com
٥. قناة الجزيرة الفضائية www.aljazeerachannel
٦. قناة العربية الفضائية www.alarabiya.net

The Syrian Intervention in Lebanon and the Problematic Syrian-Lebanes Relationship

Mahmood Abid-Al-Rahman Khalaf
Asst. Instructor in College of Science for Women
University of Baghdad

Abstract:

The relation ship between Syria and Lebanon is a distinguished one because of the cultural social geographic and historical common factors. So that, Syria considers that Lebanon has a stratieyical depth for it, especially its conflict with (Israel) does end and parts of its lands still under the occupation of the Zionist thus, any conflict in Lebanon between parties and ethnics groups could be considered an important influence on the bases of the Syrian policy. Moreover the issue of Palestine which is considered the central issue for Syria and Arab as whole. In addition to some of the political movements that happened in the region itself. It could be said that Syrian interference in Lebanon has a positive influence, despite the negative one, it lies in protecting them from being killed on the bases of identity. This helps in reducing the domination of some armed groups. But the point view of the Syrian differs from that of the Lebanese groups, so that Syrian interference lost its validity and thus it should be ended, as a result of the international decision 1559 which demanded Syria to leave Lebanon after security settlement.